

أكثر غفلة أي غفلة الراوي عن الاتفاق وإفاد بعضهم أنه المراد بكثرة  
المساواة أو الغلط أكثر من الصواب قال وأما مجرد الغلط والنسيان فالأ  
تجوز عنه الحد وهو كثر بأن يروي على سبيل التهمة قال في الزهري فمن  
تحشى غفله أو كثرت غفلاته أو ظهر فسقه فحديثه منكر قال المصنف حديث  
صديق الرقبي عن قده عن مرقع عن أبي بكر وحديث غيره عن جابر  
الجعفي عن الرقبي عن علي والله أعلم

**الأفراد** أي هذا جنسه وهو النوع الحادي والعشرون  
قال ابن الصلاح قد سبق بيان الماهية من هذا النوع في الأقسام التي تليه قبله  
لكن أفرده بترجمة كما أفرده الحاكم وما بقي في الفرد على قسمين لأنه **أما المطلق**

**وهو ما انفرد به أو واحد** أو الموضع الذي يرد إلا سناد عليه و**ترجم**  
انفرد أو وهم كثر ولو بقدر ذلك الطرف إليه وهو طرق الذي يروي عن الصحابة وهو  
**الأفراد** التابعي للصحابة لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد  
الفرد أما مطلق ما انفرد به الصحابة كقوله كان **الضبط بعد** أي بعد أن أخذوا ضبط  
رواية فان لضبط بعد وكما في مورد أي مردود **وان قريب** الزوي منه أي من الضبط فحديثه  
مرد وان قريب فحسن **حسن** يتبعه أو بلغ ذلك الواحد **الضبط فهو صحيح** حيث أي في الخبر  
أو بلغ الضبط الصحيح حيث عن حديث الزهري عن يمين الأول وهنئة تفرد به عبد الله بن دينار عن أبي عمر  
وهو نسي بن عبد بن عبد وقدمت رواية ذلك المقتر كحديث شعيب الأيماني تفرد به أبو  
صالح عن البرهزي وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر  
التفرد في الروايات كحديث الأعمال بالسنة بل وجبهم ففي مسند  
البرازين عن أمثلة كحديث له وأما غير مطلق كما قال **ومنه** أي من الفرد  
**نسبي** أي بالنسبة إليه خاصة وإن كان ذلك الحديث في نفسه مشهوراً  
كالذي **يتبعه** **بثقة** كأن يقال لم يروى ثقة الأفراد أو يقيد فلان  
**عن فلان** وإن كان مراداً من وجوه عن غيره أو يقيد **بإ** كذا والمدونة  
والبصرة والكوفة وصرح الحافظ ابن حجر بأنه إطلاق الفردية على ذلك  
قليل لأنهم غير واجبه الغريب والفرد أكثر ما يستعمل الغريب في النسبي  
وأكثر

وأكثر ما يستعمل الفرد في الفرد المطلق لكن هذا من حيث اصطلاح الاستعمال  
عليهما وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فالأفراد بينهما ما فهم فالأفراد  
تفرد به فلان أو غيره به فلان وقريب من هذا الاختلاف في المقتضى المراد  
هل هما متغايران أو لا فأكثرهم على التغير لكنه عند إطلاق الاسم وأما  
عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الأرسال فقط فيقولون أرسله  
سواء كان ذلك مرسل أم منقطعاً ومن ثم أطلق غيره واحد من لم  
يلاحظوا وضع استعمالهم على كثير من الحديثين أنهم لا يغيرون بينها  
وليس كذلك لما حبرناه ونقل عن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد **الأول**  
أي المقيد بالثقة **من فرد** مطلق **ورد** لأنه رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل  
في تفسيره المنفرد به هل بلغه من غيره من غيره به وأما غيره الثقة هل بلغ مرتبة  
من غيره بتحديثه أو أمثاله حديث مسلم وغيره أنه صلى الله تعالى  
عليه وسلم كان يقرأ في الأضحية والظن بقافي وأقرب الساعة قال المصنف  
تفرد به غيره بن سعيد عن عبد الله بن عبد الله عن أبيه وأما المسمى **فوق** الإرسال فرد ورد  
وغير واحد من الثقات غير صحيح ورواه من غيرهم ابن أبي عمير **وهو** **الثالث** ان فرد ورد  
عند الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة **وقال**  
**الثالث** أي المقيد بالمدني من الفرد المطلق المراد **فرد ورد**  
قال المصنف مثاله حديث النساء طو اللج بالترقال الحارثي من أفراد  
البصريين عن المدينيين تفرد به أبو بكر عن هشام ومثاله ما تفرد به  
فلان عن فلان ما في السنة الأربعة عن طريق ابن عيينة عن أبي بن  
داود عن ابنه بركم وأما عن الزهري عن أنس رضي الله تعالى عنه  
أما النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم على صفة يسوق وتسمى  
قال الحافظ ابن طاهر تفرد به وأما عن ابنه ولم يروى عنه غير ابن عيينة  
وقدموا محمد بن الصلت التوزمي عن ابن عيينة عن أبي بكر بن  
سعيد عن الزهري ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهري **بإ**  
والسطة والله أعلم